أثر ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الايرانية وانعكاساتها تجاه الازمة السورية

(٢٠١١-٢٠١٥م)

احمد خلف الله خلف الله علي

الملخص:

تناولت الدراسة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه قضايا الدول العربية واعتمدت على دراسة حالة للأزمة السورية في الفترة الزمنية "٢٠١١-٢٠١٥" إيتش زيرو دي سي بهدف دراسة وتحليل اتجاهات السياسة الخارجة الإيرانية حول القضايا العربية في فترة زمنية محددة، إيتش إيه إف ثم التطرق إلى الموقف الإيراني من الأزمة السورية كنموذجًا لتلك السياسات الإيرانية تجاه تلك القضايا، ولقد هدفت الدراسة إلى الإجابة على العديد من التساؤلات حول السياسات الإيرانية ومواقفها المتعددة وانعكاساتها على علاقات إيران سواء على المستوى العربي أو الإقليمي أو الدولي.

Abstract:

Message digest: Iranian foreign policy towards the study addressed issues of Arabic countries and adopted on a case study of the Syrian crisis in the period of "2011-2015" in order to study and analyse trends in Iranian foreign policy on issues in Arabic specific time period, and then address The Iranian position of Syrian crisis knmozega Iranian policy towards those issues, I have this study aimed to answer many questions about Iranian policies and multiple positions and their impact on the Arab-Iran relations at both regional and international.

المقدمة:

تشهد منطقة الشرق الأوسط العديد من التوترات والمشاكل، التي تؤثر على آمن واستقرار المنطقة، حيث لعبت إيران دوراً بارزاً ورئيسياً في ترسيم سياساتها تجاه القضايا العربية والإقليمية والدولية، وتظل الأزمة السورية الحالية هي الأكثر بروزاً

وتعقيداً والأكثر تشابكاً وأهمية لمجموعة من القضايا في الشرق الأوسط فضلاً عن ما يترتب عليها من تأثيرات تمتد إلى خارج المنطقة بشكل عام.

واستمرت العلاقات بين الدول العربية وإيران بالتعقيد رغم وجود علاقات اقتصادية وتجارية هامة بين الطرفين، إلا أنه هناك العديد من المسائل العالقة تطبع العلاقة بنوع من التأزم إذ بقيت قضية إحتلال الجزر الثلاثة الإماراتية من الأمور الثابتة التي تنافس لدى دول المنطقة وقد طغى في الفترة الأخيرة البرنامج النووي الإيراني على العديد من القضايا بإعتباره يعطي بعداً إستراتيجياً وحيوياً لإيران.

كما شكلت السياسة الخارجية الإيرانية دوراً مهماً في الأزمة السورية حيث تربطها علاقة تاريخية واسعة كما لها دور بارز في الأحداث الأخيرة عُقب عام ٢٠١١ سوى أن كان من الناحية السياسية والإقتصادية والعسكرية والدلائل واضحة كما سيتم توضيحها في الدراسة وعليه تركز هذه الدراسة على أثر وملامح توجهات السياسية الخارجية الإيرانية تجاه قضايا الدول العربية عامة والقضية السورية بشكل خاص.

مشكلة الدراسة:

شكل العنصر الإقليمي وما يزال يشكل جانب مهم من العنصر الدولي في القضايا الدولية كذلك فإن دراسة القوة الإقليمية العظمى في المنطقة وتحديداً سياسة إيران تجاه الأزمة السورية محطة اهتمام كبير ومتزايد لعدد من الدراسات على مدار السنوات السابقة والتي تسعى إيران من خلالها للاستفادة من مكانتها الإقليمية كدولة بارزة في المنطقة وعلى الساحة الدولية ولديها من الامكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها إن تكون لاعباً فاعلاً ومؤثراً في النظام الإقليمي والدولي الجديد.

بناءً على ذلك تنطلق إشكاليات الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى أثر السياسية الخارجية الإيرانية تجاه قضايا الدول العربية عامة والأزمة السورية بشكل خاص؟

تساؤلات الدراسة:

تنطلق من إشكالية الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في التالي:

- ما هى تطورات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه قضايا الدول العربية؟

• ما هي محددات السياسية الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية؟

• ما هي التحديات الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية؟

• ما هى انعكاسات تلك السياسات التي اتبعتها إيران تجاه الأزمة السورية؟

• ما هي الرؤية المستقبلية للسياسية الخارجية الإيرانية تجاه قضايا الدول العربية في ضوء التطورات الإقليمية والدولية؟

حدود الدراسة:

يقصد بها حدود الدراسة هي الحدود أو الحواجز التي يلتزم الباحث بالوقوف عنها في البحث العلمي الذي يقوم بكتابته.

وتنقسم حدود الدراسة إلى ثلاثة أقسام هي:

• الحدود الموضوعية: تنتمي هذه الدراسة إلى العلاقات الدولية حيث إن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه قضايا معينة هي فرع من فروع العلوم السياسية.

• الحدود الزمانية: يبدأ الإيطار الزمني للدراسة من بداية الثمانينات حتى عام ألفين وسبعة عشر٢٠١٧م.

• الحدود المكانية: يبدأ الإيطار المكاني للدراسة من المنطقة العربية لحل مشكلة (الأزمة السورية).

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة إلى العديد من الأهداف الآتية وهي:

١. رصد طبيعة وأبعاد تطورات السياسية الخارجية الإيرانية تجاه قضايا الدول العربية والأزمة السورية الراهنة.

٢. الاطلاع على محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية.

٣. تحليل ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية وانعكاساتها تجاه الأزمة السورية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات، يتمثل أبرزها فيما يلي:

• من الناحية العلمية:

- تندرج هذه الدراسة في حقل الدراسات المعنية ببحث وتحليل القضايا العربية واستناداً إلى متغير السياسة الخارجية الإيرانية.

- تقدم الدراسة إيطاراً نظرياً يتناول تحديداً مفاهمياً لمتغيرات الدراسة، كما يؤصل لنظريات السياسية الخارجية للقوى الإقليمية.

- تصنيف الدراسة بحثاً جديد من البحوث العلمية التي يدرس قضايا الدول العربية والأزمة السورية والسياسية الخارجية الإيرانية خاصة عقب أحداث ٢٠١١م.

من الناحية العملية:

- تطرح الدراسة بعض التطورات والآليات للاستفادة من التطورات المحلية والإقليمية والدولية في خدمة القضايا العربية والأزمة السورية.

- تأتي هذه الدراسة في رصد وتحليل الدور الذي تلعبه السياسية الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية والتعرف على بعض جوانب السياسية الخارجية للقوى الإقليمية تجاه المنطقة العربية والأزمة السورية محل الدراسة.

- تلعب السياسية الخارجية الإيرانية دوراً مهماً في المناقشات والحوارات تجاه القضايا العربية لاسيما الأزمة السورية.

الإطار المنهجي والتحليلي للدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الإستنباطي أو الإستدلالي الذى ينتقل من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص.

في دراسة أثر ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية عقب أحداث ٢٠١١م[1] .

تركزت الدراسة بصفة عامة على منهج التحليل النظمي"System Analysis" في دراسة محددات السياسية الخارجية الإيرانية تجاه القضايا العربية وتفسيرها وتطوراتها[٢] .

وتستعين الدراسة يا اقتراب الدور كمدخل لتحليل محددات وإبعاد الموقف الإيراني من الأزمة السورية[٣] .

حيث استخدم الباحث المنهج التاريخي في دراسة اثر ملامح وتوجهات السياسية الخارجية الإيرانية تجاه القضايا العربية والأزمة السورية وذلك للتتبع التاريخي للزيارات والاتصالات والاجتماعات واللقاءات التي تمتد بين السياسية الإيرانية والأطراف المختلفة كما تستند الدراسة إلى أسلوب دراسة الحالة يعنى بدراسة وحده واحدة دراسة كلية متعمقة مستضيفة بغية الوصول إلى فهم أعمق وتعتمد دراسة الحالة إلى التعمق في الدراسة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي إلى الظاهرة[٤] . التي تتم به دراسة اثر ملامح وتوجهات السياسية الإيرانية تجاه الأزمة السورية.

الإطار التحليلي للدراسة:

تستند الدراسة إلى القوى الكبرى الإقليمية الإيرانية وكيفية توظيفها في صالح القضايا العربية[٥] .

كما تستعين الدراسة بمدخل تحليل الموقف في عملية اتخاذ القرارات الخارجية في تفسير المواقف الإيرانية تجاه قضايا الدول العربية والأزمة السورية محل الدراسة[٦] .

توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الازمة السورية:

لايعد مشروع ايران في الهيمنة الاقليمية جديدا،الا انه اخذ في السنوات الاخيرة ولاسيما منذ اندلاع حركات التغيير العربي او مايعرف بثورات الربيع العربي في نهاية عام٢٠١٠م ابعادا جديدة منها الديني ومنها الاستراتيجي وتعتبر إيران إحدى القوى السياسية الاقليمية الفاعلة في المنطقة، لها مصالحها وأهدافها، ومن الطبيعي أن تسعى لامتلاك الأدوات التي تحقق لها هذه المصالح والأهداف، والمتابعون للشأن الإيراني يرون أن سياستها الخارجية ودورها وتطلعاتها الاقليمية لم تتغير كثيرًا مع تغيير النظام السياسي في طهران، فبعد الاطماع الإمبراطورية جاءت الايديولوجية الدينية، وبدلًا من شرطي الخليج جاء تصدير الثورة، بل أن السنوات الأخيرة شهدت امتدادًا للحركة والدور الإيراني تجاوز الخليج إلى منطقة الشرق الأوسط وأصبحت إيران القوة المهيمنة في العراق وتسعى القوى المعنية به للتفاوض معها لضبط

الوضع، كما أصبحت لاعبًا أساسيًا في لبنان، ومشاركًا في اتخاذ القرار الفلسطيني بصورة أو بأخرى، وأتاح لها ذلك الكثير من أوراق الضغط والمساومة في إطار تعاملها مع القوى الدولية بخصوص ملفاتها الذاتية، وهكذا تتجه إيران إلى أن تصبح قوة إقليمية لها أدواتها التي تحرص عليها وتحالفاتها التي تستثمرها لتحقيق استراتيجيتها.

ولا شك أن السياسة الخارجية لأي وحدة دولية لا تتحرك في فراغ، وإنما تتفاعل – أخذًا وعطاءً، تأثيرًا وتأثرًا، سلبًا وإيجابًا – مع المحيط الاقليمي والدولي الذي تتواجد فيه، وهو ما يمثل بيئة السياسة الخارجية، والأخيرة تنقسم بدورها إلى بيئة داخلية – وهي التي تتجسد في عناصر ومكونات النظام السياسي للوحدة الدولية – ثم هناك البيئة الخارجية، وهي التي تشكل الإطار الخارجي – الاقليمي والدولي – لأي سياسة خارجية [٧].

وقد تطرقنا في الفصل السابق إلى محددات السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تعد دراسة العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية الطريقة المثلى لمعرفة الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال سياستها الخارجية، وكذلك الوسائل التي تستخدمها للحفاظ على مصالحها، لأن هذه المحددات تمثل مجموعة القيود والظروف التي تعمل السياسة الخارجية ضمنها، وتلعب دورًا اساسيًا في تحديد خيارات صانع القرار[٨]، ولهذه المحددات تصنيفات عديدة، فهناك من يصنفها إلى داخلية وخارجية، وهناك من يصنفها إلى متغيرات موضوعية وذاتية، والبعض الآخر يقسمها إلى مادية ومعنوية... إلخ.

أولا:طبيعة النظام السياسي الايراني ومؤسسات صنع القرار الخارجي

لفهم السياسة الخارجية لأي وحدة دولية يجب فهم مسار القرار فيها، وذلك بالتعرف على المؤسسات والقوى المؤثرة سواء كانت قوى رسمية أو غير رسمية من خلال محاولة فهم بنية مؤسساتها وكيفية تأثيرها على صنع القرار بآلياتها المختلفة، وعند تناولنا للنظام السياسي الايراني يلاحظ أن محاولة تقسيم مؤسسات النظام الحاكم إلى التقسيم الثلاثي المعروف من "تشريعية وتنفيذية وقضائية" لا يتناسب وطبيعة النظام الايراني، الذي تتداخل فيه السلطات بشكل يصعب معه الفصل بينها، فالنظام الايراني شديد الخصوصية، لكن هذه الخصوصية تزداد مساحتها في الحالة الايرانية بحيث أنها تتقارب مع حالات أخرى لدول نامية، ومن هذه الخصوصيات ازدواجية السلطة بين المؤسسات[٩].

وهذه الخصوصية تفرض نوعان من الصعوبة في دراسة النظام نظرًا إلى الظلية التي يتسم بها والتي تبدو جلية في مزجه بين نوعين من المؤسسات منتخبة ومعينة، كل منها له صلاحياته وسلطاته التي نص عليها الدستور، وتؤثر العلاقة بينهما بطريقة مباشرة في عملية صنع القرار، هذا التعدد والتنوع في شكل المؤسسات جعل عملية صنع القرار محصلة للتفاعل وتوازن القوى بين هذه المؤسسات، فالأولى لا تمتلك من السلطات الكافية ما يخولها إلى القيام بعملية صنع القرار بمفردها، والثانية تملك سلطات رقابية تصويبية في الأساس تستطيع من خلالها التأثير والمشاركة في عملية صنع القرار[١٠].

- **مؤسسات صنع السياسة الخارجية الايرانية:-**

وثمة خصوصية فريدة يتميز بها النظام السياسي الإيراني منذ عام ١٩٧٩ تجعله نظامًا مميزًا عن غيره من النظم السياسية في عالمنا المعاصر، فالثابت أن نظمًا سياسية أخرى في العالم الاسلامي تتخذ لنفسها نفس المسمى الخاص بالنظام السياسي الايراني مثل جمهورية باكستان الاسلامية، والجمهورية الاسلامية الأفغانية أو جمهورية أفغانستان الاسلامية، إلاَّ أن اختلافًا جوهريًا يفصل بين مثل هذه الدول وبين إيران فيما يخص ماهية النظام السياسي[١١].

وتتعدد المؤسسات التي تشترك في صناعة واتخاذ قرارات السياسة الخارجية الايرانية، ومنها ما نص عليها الدستور الايراني ولها صفة تشريعية أو تنفيذية، بالإضافة إلى اجهزة أخرى ومؤسسات لها من القدرة على التأثير على قرارات السياسة الخارجية الإيرانية، ونتطرق هنا إلى طبيعة النظام السياسي الإيراني والوقوف على المؤسسات الرئيسية المخولة بصباغة واتخاذ قرارات السياسة الخارجية الإيرانية.

- **النظام الحاكم في إيران:**

إيران جمهورية إسلامية يترأسها رجل دين وصلاحياته يمنحها له الدستور المبني على الشريعة الاسلامية، وحسب المذهب الشيعي ويعمل بأسلوب الشورى، ويؤثر بشكل مباشر على صنع القرار السياسي والعسكري، خاصة وأن قيادة الجيش مرتبطة به، وتحت مسؤوليته المباشرة[١٢]، وتتداخل السلطة في إيران بشكل يصعب معه الفصل بين مؤسساتها وتقسيمها إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية، لأن هذا التقسيم يتصادم مع خصوصية النظام الإيراني الذي تتداخل فيه المؤسسات الدينية والسياسية.

- **المؤسسات السياسية في النظام السياسي الايراني:-**

- **المرشد الأعلى للثورة:-**

يعتبر المرشد الأعلى أو الولي الفقيه أعلى هرم السلطة في إيران، ويعود هذا المنصب إلى نظرية الولي الفقيه التي طورها الخميني، وهي مؤسسة تعرف بمؤسسة الولي الفقيه. حيث المرشد الأعلى يقف على رأس هرم الدولة المركزية في غياب المهدي المنتظر الإمام الثاني لدى الشيعة، ويؤكد الدستور على أن الزعيم الأول يمثل أعلى سلطة في البلاد، وله سلطة مطلقة على مؤسسات الحكم[١٣] ، وتنص على ذلك المادة (٥٧) من الدستور المعدل، وفيها السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الاسلامية: هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر "المطلق" وإمام الأمة، وذلك وفقًا للمواد اللاحقة في الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض[١٤].

وللمرشد الدور الأهم على الساحة الايرانية، سواء من حيث العلاقة بين السلطات أو فيما يخص تعيين اتجاهات السياسة الخارجية.

ويمكن القول أن المرشد هو صاحب القرارات النهائية والاتجاهات السياسية في سياسة إيران الخارجية، خاصة بشأن القضايا الرئيسية مثل العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية والموقف الايراني من الصراع العربي الاسرائيلي، والقضية النووية، ومع ذلك فإن اتخاذه لهذه القرارات مسألة شديدة التعقيد، لأنه توجد العديد من القوى المتنافسة تحاول التأثير على توجهات الزعيم "المرشد" لدفعه نحو اتخاذ قرارات معينة بسبب تباين المصالح، لذلك فعملية صنع القرار في قضايا السياسة الخارجية مهمة جدًا وطويله بسبب تعدد مراكز القرار[١٥]، ويرتبط منصب المرشد الأعلى بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية التي رسخها الإمام الخميني وهي "ولاية الفقيه".

- **مؤسسة الرئاسة ودورها في صنع السياسة الخارجية:-**

السلطة التنفيذية هي إحدى السلطات الثلاثة التي تكون النظام السياسي في أي دولة، ولما كان للنظام الايراني صفة خاصة كان لرئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية وضع خاص واهتمام كبير[١٦]، فالرئيس هو الرجل الثاني في النظام السياسي الإيراني بعد المرشد، ويتركز نفوذه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، لكنه محدود الأثر في ما يتعلق بالسياسة الخارجية وتوجيهها بسبب القيود الدستورية[١٧].

فرئيس الجمهورية في النظام الإيراني من حيث الترتيب الهرمي يأتي بعد المرشد الأعلى، بيد أن نفوذه يتركز بالدرجة الأولى حول السياسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدولة، وليس حول السياسة الخارجية، ونتيجة للقيود الدستورية المفروضة على منصب الرئيس فإن قوته ليست بالقدر الكافي المفترض غالبًا في هذا المنصب في الغرب، ذلك لأن منصب الرئاسة الإيرانية يختلف عن أي رئاسة أخرى من نواحي كثيرة، فالنظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي يتعين فيه مصادقة سلطة دينية عليا غير منتخبة من الشعب على الرئيس المنتخب من الشعب بصورة مشروعة، وهو النظام الوحيد أيضًا الذي تتبع فيه السلطات التنفيذية برمتها سلطة دينية هي سلطة ولاية الفقيه، وهي الاداة التنفيذية لتوجيهها، ولو من ناحية نظرية على الأقل، حيث ينص الدستور على أن الولي الفقيه فقط هو صاحب الاختصاص في القضايا السياسية العامة كلها، كما أنه النظام الوحيد الذي لا يمارس فيه المسئول التنفيذي للدولة أي سيطرة على القوات المسلحة[١٨].

- **مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان).**

يتم انتخابه كل أربعة أعوام، ويتضمن مهامه إعداد التشريعات المواد (٧١-٧٥) في الدستور أو المصادقة على المعاهدات الدولية (المادة ٧٧) والموافقة على إعلان حالة الطوارئ في البلاد (المادة ٧٩) والقروض (المادة ٨٠)، ودراسة الموازنة السنوية وإجازتها (المادة ٥٢)[١٩].

وتنقسم السلطة التشريعية في إيران إلى قسمين: مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الاسلامي، وتختص المواد من (٦٢-٩٥) من الفصل السادس المعنون بالسلطة التشريعية في الدستور المعدل بوضع الإطار التنظيمي المتصل بعمل المجلس من حيث قواعد الانتخاب وعدد الاعضاء والصلاحيات...[٢٠]، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فإن المجلس يتمتع بتأثير كبير في رسم السياسة الخارجية للبلاد، حيث يخول له الدستور العديد من الصلاحيات في هذا الشأن.

فتخول له المادة (٧١) من الدستور سن القوانين في كافة القضايا ومن بينها السياسة الخارجية مما يمكنه من التأثير عليها والمساهمة في صنعها، وتنص المادة على "يمكن لمجلس الشورى الاسلامي أن يسن القوانين في كافة القضايا في إطار الحدود المقررة له في الدستور، وتضيف المادة (٧٦) أنه "يمكن للمجلس تولي التدقيق

في جميع شئون البلاد[٢١]، ويملك المجلس وفقًا للمادة (٧٧) حق المصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويجب مصادقة المجلس على أي تغيير في الخطوط الحدودية أو لفرض الأحكام العرفية، وكذلك من أجل الإقراض أو الاقتراض وتقديم المنح وحتى توظيف الخبراء الاجانب، وهذه الأمور لا تأخذ شرعيتها إلَّا بموافقة المجلس عليها وفقًا للمواد (٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢) على التوالي[٢٢]، ويمكن للمجلس التأثير كذلك على السياسة الخارجية من خلال لجان المجلس الخاصة، ومنها لجنة الخارجية، وكذلك من خلال اتصالات المجلس مع كبار الشخصيات الأجنبية، كما أن للمجلس الحق في استيضاح الوزراء ومساءلتهم بخصوص القضايا المحلية والخارجية، والحكومة لا تستطيع الدخول في أي معاهدة أو اتفاق بدون موافقة المجلس[٢٣].

ثانيا: توجهات السياسة الخارجية الإيرانية

- الجانب الأول: التوجهات: وتتراوح توجهات السياسة الخارجية الإيرانية بين ثلاثة حالات هي الانعزال أو التدخل أو عدم الانحياز، فقد ظلت السياسة الخارجية الإيرانية في فترة حكم الشاه تجمع بين الانعزال والتدخل، أما في الفترة التي أعقبت قيام الثورة الإسلامية، فقد تخلت الخارجية عن حالة الانعزال وأصبحت تتعمد التدخل الإيجابي في قضايا المنطقة على النحو الذي انخرطت فيه إيران في التأييد المطلق للحقوق العربية، والوقوف ضد الانتهاكات الاسرائيلية ضد شعوب المنطقة، ولقد أبدت الثورة الإيرانية المواقف العربية تجاه قضية فلسطين ثم تطورت السياسة الإيرانية في هذا الشأن إلاَّ أن أصبحت القضية الفلسطينية من أهم توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وأضطلعت إيران بدور بارز بتأييد ودعم حركات المقاومة الفلسطينية مثل حماس ولازالت إيران تلعب دورًا رئيسيًا بشأن القضية الفلسطينية وتبنيها للحركات الإسلامية المقاومة في فلسطين.

- الجانب الثاني: الأدوار: يرتبط الدور بطبيعة مكانة الدولة ضمن النسق الذي توجد ضمنه، وبالنسبة لإيران عقب الثورة الاسلامية أصبحت تتبنى دور المدافع عن العقيدة، الناشط المستقل عن الأحلاف العالمية، وقاعدة للثورة الإسلامية العالمية، وهذه الأدوار تمتزج مع بعضها ضمن مشكلة نموذج سيناريو السياسة الخارجية الإيرانية.

- الجانب الثالث: الأهداف: ويقصد بها مجموعة الغايات التي تعكس المصالح الاساسية وبالنسبة لإيران، تتمثل أهداف سياستها الخارجية في التفضيلات والاوضاع السياسية والاقليمية والدولية التي تسعى لتحقيقها في المستقبل، وقد تجاوزت أهداف

السياسة الخارجية الإيرانية حدودها إلى العديد من مناطق العالم الأخرى، فمثلًا في شرق أسيا تركز على التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع الدول الأسيوية، وفي شرق أوروبا تركز على التعاون الوثيق مع روسيا وبلدان آسيا الوسطى، وفي الشرق الأوسط تركز أهداف السياسة الخارجية الإيرانية على التحالف والتعاون مع الدول والقوى السياسية غير المرتبطة بأمريكا وإسرائيل، إضافة إلى تميز السياسة الإيرانية إزاء بلدان الشرق الأوسط بالبعد الاجتماعي الديني بسبب وجود الأقليات الشيعية في عدد كبير من بلدان الشرق الأوسط، وعلى مستوى أمريكا وغرب أوروبا، لا تخضع الأهداف الإيرانية لأي ثوابت، بل تنتهج موقفًا براغمانيًا يجمع بين الرغبة في التعاون إذا كان ممكنًا، وتحقيق المصالح بالرغم من التوتر الغالب تجاه هذه السياسات وأكدت السياسة الخارجية على هذا الأمر خاصة في المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني وتجنب المواجهة مع الدول الغربية وأمريكا.

- الجانب الرابع: الاستراتيجيات: و يرى العديد من الباحثين أن الاستراتيجية أعم وأشمل من السياسة الخارجية لأنها تعني تحديد الأهداف العامة للدولة وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيقها، ومن بين تلك الوسائل السياسة الخارجية، فالدولة تحرك سياستها الخارجية كأداة من أدوات الاستراتيجية داخل إطار بيئتها الخارجية، ولذلك يرى الدكتور "مازن الرمضاني" أن العلاقة بين السياسة الخارجية والاستراتيجية هي كالعلاقة بين الوسيلة والهدف بوصف الاستراتيجية هي الإطار الغائي الذي يضم الوسيلة التي هي السياسة الخارجية[٢٤]، فالاستراتيجية القومية الشاملة تتفرع عنها استراتيجيات فرعية سياسية وإقتصادية وعسكرية والجزء المتعلق بتوجيه العلاقات الخارجية هو الاستراتيجية السياسية الخارجية التي تفعلها موضوع التطبيق[٢٥].

الأدوار و المبادرات الإيرانية لتسوية الأزمة السورية:

أولا:الموقف الإيراني في الأزمة السورية و تأثيراته في أحداث الأزمة:

في ظل الحراك الشعبي السوري المطالب بتغيير النظام ودخول سوريا في أزمة أمنية برز بوضوح الدعم الإيراني الكبير للنظام الحاكم في سوريا، وشهد هذا الدعم أبعاداً مختلفة اقتصادية وعسكرية وسياسية واتضح حجم وأهمية سوريا في الإستراتيجية الإيرانية بالمنطقة.

"وتعتبر سوريا أهم محاور الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية لما لها من أهمية للدور الإقليمي الإيراني، إذ أنها تمثل حليفاً أمنياً و عسكرياً في مواجهة الضغوط الأمريكية و الإسرائيلية، و ترى إيران في الحراك السوري أو ما يعرف

بالأزمة السورية فرصة لإيران بحيث تجعل من سوريا ورقة ضغط إيرانية تساوم بها الغرب حول مشروعها النووي، علاوة على كونها جبهة تدافع فيها عن مشروعها الإقليمي، وفي ظل هذه الأهمية أخذت السياسة الإيرانية تجاه سوريا أبعاداً مختلفة من أجل تقوية التحالف بينهما، خاصة في ظل العزلة الإقليمية المفروضة على الطرفيين[٢٦].

شهد الموقف الإيراني تدرجاً في تعاطيه مع الحراك الشعبي السوري منذ بدايته لكنه أرتبط دائماً بالتعامل والأدراك الأمني، ومع تطور الأحداث واتساع رقعة المواجهات الأمنية، أتضح حجم التدخل الإيراني من خلال الدعم العسكري والمالي، ومن خلال الضغط على حلفاؤها لدعم النظام[٢٧].

ومع تتبع الموقف الإيراني من الاحتجاجات التي حدثت في الوطن العربي في العام ٢٠١١م، أو ما يعرف بأحداث الربيع العربي، يمكننا أن نوضح بجلاء الموقف الإيراني من الأزمة السورية.

فعقب اندلاع سلسلة الاحتجاجات في المنطقة العربية مع مطلع العام ٢٠١١ م، والتي أدت إلى سقوط بعض الأنظمة وإلى صراعات في مناطق أخرى، تباينت وتعددت المواقف الإيرانية اتجاهها.

ولفهم أفضل للمواقف الإيرانية مما يسمى بثورات الربيع العربي يجب التركيز على مستويين للتحليل، الأول مرتبط بالنظام السياسي الرسمي في إيران والثاني مرتبط بموقف بعض القوى الإسلامية داخل الدولة الإيرانية، حيث نجد أن الموقف الرسمي الإيراني كان مؤيد ظاهرياً للحراك الشعبي في تونس ومصر وليبيا، لكن المتابع يدرك وجود مواقف مختلفة في بعض المراحل التي مرت بها تلك الثورات، ولاسيما في ليبيا، كما أن إيران كانت ترى مع بداية الحراك الشعبي، وما نجم عنه من صعود للإسلاميين امتداداً للثورة الإسلامية في إيران، ولكن هذه القراءة لم تلقى قبول في تلك الدول[٢٨]، هذا مع اختلاف الموقف الإيراني كلياً عن ذلك تجاه الإحداث في البحرين و سوريا واليمن، فقد كان هناك موقفاً متقدماً لإيران في هذه الحالات الثلاث خلافاً لموقفها تجاه بقية الإحداث في المنطقة كافة.

فالتوجهات الإيرانية من الانتفاضات الشعبية تبين أن أبرز المواقف التي أثرت وستؤثر على مستقبل الدور الإقليمي الإيراني هما الموقفين من البحرين و سوريا، و خاصة الأزمة السورية لما لها من تداعيات، إذ أن هذين الموقفين أديا إلى تهاوي شعبية إيران في المنطقة، كما ساهما في طبع الدور الإيراني بالطائفية[٢٩].

والملاحظ أن طهران كانت تسعى لاحتواء هذه الانتفاضات، واعتبارها امتداد لثورتها، لكن عندما تعارضت مع مصالحها انحازت إيران للمصالح الوطنية على اعتبار إن التغيير في خريطة تحالفاتها سيؤدي إلى تقويض مصالحها، خاصة في حال سقوط نظام الأسد في سوريا، ويمكن القول أن إيران قد تعاطت مع الحراك الشعبي العربي في بدايته باعتباره صحوة إسلامية تمثل امتداداً لثورتها، لكن تطورات الحراك وامتداداته أدخلت السياسة الإيرانية في مرحلة ارتباك وتناقض في مواقفها التي تراوحت بين الدعم في البحرين والرفض المطلق في سوريا، حيث اعتبرت ما يجري مؤامرة موجهة ضدها وضد حلفاؤها في المنطقة، وهذه المواقف المرتبكة والمتناقضة ساهمت في تراجع شعبية السياسة الإيرانية وباتت توصف بالسياسة الطائفية.

ثانيا : المبادرات الإيرانية لتسوية الأزمة السورية

من خلال قراءة أولية للمشهد السوري والذي يتمثل بدعم دولي سياسي وعسكري للمعارضة السورية مقابل استمرار دعم روسي إيراني سياسي وعسكري للنظام يبدو أن من الصعب التوصل إلي حل داخلي أو عربي أو أممي للأزمة السورية ومن الأرجح أن يستمر النظام الحاكم في الحل الأمني وفي المقابل تقوم بعض القوي الإقليمية والدولية بمساندة المعارضة والتغاضي عن تسليحها بغية إضعاف النظام لعله يتفكك تدريجيا من الداخل وهذا ما يطيل عمر الأزمة السورية وتوجيهها نحو المجابهة الشاملة وما تحمله من استنزاف للنسيج الاجتماعي الوطني السوري إضافة إلي مخاطر تداعي بنية الجيش والدولة وتصبح سوريا ساحة مفتوحة لصراع دولي .

وتشكل الأزمة السورية المستمرة منذ آذار عام ٢٠١١ نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية فبحكم العلاقات التي أقامها النظام السوري خلال العقود الماضية وارتباط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة ولا سيما الصراع مع إسرائيل لم تعد الأزمة السورية أزمة داخلية وإنما باتت تعبيرا عن منظومة إقليمية واسعة تمتد من إيران إلي لبنان عبر سوريا وبذلك فأن هذه المنظومة تبدو كتلة واحدة معنية بما يجري في سوريا، ومن خلال التطرق إلي الدور الإيراني في الأزمة السورية والمبادرات التي تقدمها كحلول لتسوية الأزمة يتضح دور إيران الرئيسي والمهم في هذه الأزمة، حيت تعد إيران طرفا إقليميا رئيسيا في حسابات تسوية تلك الأزمة، ونتعرض هنا لبعض السيناريوهات التي تعمل عليها إيران والتي تسعي لتحقيقها في تسوية تلك الأزمة حفاظا علي مصالحها في المنطقة وسعيا في تحقيق تطلعاتها الإقليمية، ونتناول بعض السيناريوهات للأزمة السورية ثم نتطرق إلي المبادرات الإيرانية لتسوية الأزمة.

أولاً- سيناريو الهيمنة الإقليمية:

ينبني هذا السيناريو علي انتصار النظام السوري في حربه علي المعارضة مما سيعزز من الهيمنة الإقليمية للمشروع الإيراني ومن قوة حلفاؤه، إذ تعتبر إيران أن النظام السوري يعد رهانا استراتيجيا علي موقعها الإقليمي، وسيؤدي هذا الانتصار إلي إعتراف الغرب بإيران كقوة إقليمية مركزية[٣٠].

- سيناريو انكماش الدور الإقليمي:

يتأسس هذا السيناريو علي إن إيران تعد الخاسر الأكبر من الثورات بعد الأنظمة العربية علي المدى القصير والمتوسط إذ انتشر الموقف السلبي من دورها في الساحة العربية ولم ينتج التغيير أنظمة حليفة لها، كما أن حالة عدم الوضوح في سوريا قد تعقد من مسارات السياسة الإيرانية في المنطقة خاصة مع تنامي دور السعودية في ملفات مثل سوريا واليمن وما لهذا من انعكاسات سلبية علي إيران، عدا عن الدور التركي واحتمالاته بعد نشر الدرع الصاروخية علي الحدود الجنوبية التركية أواخر ٢٠١٢[٣١].

- سيناريو استمرار الوضع الراهن:

هذا السيناريو يعني بقاء إيران بمكانتها الإقليمية الحالية وشبكة تحالفاتها وصراعاتها ومواقفها مع الاستمرار في برنامجها النووي الذي يري فيه النظام عنصر توحيد الإيرانيين خلفه، وهذا السيناريو يدفع إلي مزيد من عزله إيران الإقليمية وسيدفع بخيار المواجهة معها، ويستند هذا الطرح إلى أنه عند تتبع مسيرة أكثر من ثلاثة عقود للجمهورية الإسلامية يتجلي بوضوح أن التغيرات الراديكالية في سياستها قليلا ما حدثت وإن حدثت أحيانا فهي مرحلية ولم تؤدي إلي انفراجات حقيقة في علاقاتها[٣٢].

ثالثا: انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية:

اولا: انعكاس السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية على المستوى الإقليمي

التوجهات الإيرانية من الانتفاضات الشعبية في الوطن العربي تبين أن أبرز المواقف التي أثرت و تؤثر على مستقبل الدور الإقليمي الإيراني هما الموقفين من أحداث البحرين وسوريا، وخاصة الأزمة السورية لما لها من تداعيات، والملاحظ أن

طهران كانت تسعى لاحتواء هذه الانتفاضات واعتبارها امتداداً لثورتها، لكن عندما تعارضت مع مصالحها انحازت إيران للمصالح الوطنية على اعتبار أن التغير في خريطة تحالفاتها سيؤدي إلى تقويض مصالحها، خاصة في حال سقوط نظام الأسد[٣٣]، ويرتبط مستقبل الدور الإيراني بمخرجات الأزمة السورية التي تعتبرها إيران رهاناً على دورها في المنطقة، فإندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا وضع إيران في موقف محرج تختار فيه بين النظام الحليف وبين المكانة الإيرانية لدى الشعوب العربية والإسلامية، وفي تناقض مع شعاراتها التي دأبت على رفعها، وأختارت إيران رمي ثقلها وراء النظام السوري، وهو ما أضعف من شعبيتها في المنطقة كما ساهم في تورط حليفها "حزب الله" في القتال الدائر في سوريا، وتوترت علاقاتها بالمقاومة الفلسطينية خاصة حركة حماس[٣٤].

ولا شك أن إيران كانت القوة الأولى التي دعمت نظام بشار الأسد في سوريا منذ بداية الاحتجاجات، وأثبت التحالف مع دمشق منذ أيام الرئيس حافظ الأسد أنه رصيد كبير لإيران في المنطقة، فمنذ أوائل الثورة الإسلامية عقد حافظ الأسد تحالفاً متيناً مع قائد تلك الثورة "الإمام الخميني" وكسر العزلة التي كانت الولايات المتحدة تسعى لفرضها على إيران، وأحدث اختراقاً استراتيجياً للأخيرة في المنطقة العربية ووفر لها إطلالة على العالمين العربي والإسلامي على حد سواء، و أخرى على البحر المتوسط عبر الشواطئ السورية، و بوابة على الصراع العربي – الإسرائيلي عبر المقاومة الإسلامية في لبنان ضد إسرائيل، و كانت خسارة سوريا في وقت لازال الغرب يبذل جهوداً لمحاصرة إيران تعني الإتاحة لواشنطن و حلفائها إحكام الطوق على إيران تمهيداً لعزلها و ضرب النظام فيها[٣٥].

أولًا:- على مستوى العلاقات الإيرانية الخليجية:-

التوتر هو السمة الأساسية لعلاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، و هو ما يعود إلى عدة اعتبارات منها: الموقف الإيراني المؤيد للاحتجاجات البحرينية، و الاستياء من الدعم الخليجي " السعودي و القطري خصوصاً " للمعارضة السورية في مواجهة نظام الرئيس السوري بشار الأسد، و تصاعد حدة القلق لإيران من احتمال تأسيس نظام درع صاروخية أمريكية في منطقة الخليج لاعتراض صواريخها، و الذي تمت مناقشته في " منتدى التعاون الاستراتيجي " الذي جمع الولايات المتحدة الأمريكية و دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٣١ آذار / مارس ٢٠١٢ و هو ما دفع إيران إلى اعتباره " إعلان حرب عليها " و كذلك امتعاض الجمهورية

الإسلامية من التزام دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما الإمارات العربية المتحدة بتطبيق العقوبات الدولية المفروضة عليها بسبب أزمة ملفها النووي(٣٦).

ثانيًا:- العلاقات الإيرانية التركية في إطار الأزمة السورية:

أدى تباين الموقفين التركي و الإيراني في التعامل مع تطورات الأزمة السورية إلى توتر علاقاتهما الثنائية بعد أن وصلت قبل اندلاع الأزمة السورية إلى مرحلة غير مسبوقة من التعاون بدت جلية في الجهود التي بذلتها تركيا للتوسط بين إيران و مجموعة " ٥+١ " لتسوية الملف النووي الإيراني، و معارضتها سياسة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران رغم التزامها بتطبيقها في النهاية.

"وفي هذا السياق، فإنه رغم ترحيب إيران بزيارة رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان " إلى طهران في ٢٩ آذار / مارس ٢٠١٢، إلا أنها وجهت رسالة مباشرة لتركيا على لسان المرشد " خامئني " بأنها سوف تستمر في الدفاع عن سوريا بسبب دعمها مقاومة الصهيونية، كما وجهت إيران انتقادات لاذعة تركيا بسبب موافقتها على نشر حلف الناتو أنظمة صواريخ " باتريوت " لحمايتها من أية هجمات قد يشنها النظام السوري، خصوصاً أن إيران اعتبرت نفسها على رأس المستهدفين من هذا التطور الجديد، كما أنها أبدت استياء واضحاً من تعمد رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان - خلال لقائه مع نظيره الإيراني في بالي باندونيسيا في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ – نفى عزم أنقرة استضافة المنظومة الصاروخية بينما كان يجري العمل على تركيبها، و على اثر ذلك تحولت إيران إلى تهديد تركيا من مغبة نشر هذه المنظومة، و أتهم مستشار المرشد للشؤون الأمنية الجنرال " يحي رحيم صفوي " تركيا مع كل من السعودية و قطر بخدمة المصالح الأمريكية ة الإسرائيلية في سوريا قائلاً أن " الأمريكيين و الاسرائليين، كما بعض الدول الأوروبية و أخرى في الخليج الفارسي خصوصاً قطر و السعودية كلفوا تركيا تحقيق هدفهم و هو إطاحة نظام بشار الأسد للحفاظ على النظام الصهيوني(٣٧).

ثالثا: انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية علي العلاقات الإيرانية بالقوي الدولية

- **انعكاسات العلاقات الإيرانية على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار الأزمة السورية:-**

الفاعلون في المشهد السوري كثر والجمهورية الإسلامية الإيرانية هي احد أهم الفاعلين ولا شك إن احتواء هو من أهدف الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسية وهذا يدفعه الحرص علي امن إسرائيل وقد عاد التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية "القديم الجديد" إلي الساحة الدولية مرة أخري في ظل الأزمة السورية ومع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة وتفاقم الوضع وتأزمت العلاقة بين الطرفين وانقلبت العلاقات لتأخذ منحني تصعيدي حيث بدأ ترامب لفرض عقوبات جديدة علي إيران بالإضافة إلي حظر دخول الإيرانيين مع ٦ دول عربية أخري إلي بلادة كما تمت مهاجمة سفينة أمريكية في مياه الخليج ويلوح الرئيس ترامب بإدخال الحرس الثوري الإيراني إلي قائمة الإرهاب ولا شك أن الموقف الإيراني من الأزمة السورية انعكس علي العلاقات الإيرانية الأمريكية حيث بدأ الموقف الأمريكي من الأزمة مناهضا للدور الإيراني وأصبح كلا الطرفين يستخدم وكلائه لدهم موقفه من خلال الدعم السياسي والعسكري وبات التوتر والصراع يحكم تلك العلاقات فيما يتعلق بالحلول المرتقبة للأزمة.

- **انعكاسات العلاقات الإيرانية الروسية في إطار الأزمة السورية:-**

علي الرغم من العلاقات الثنائية المهمة والتاريخية بين كل من إيران وروسيا فأن البيئة الإقليمية لهذة العلاقات تفرض نفسها بقوة بين حين وأخر كمحدد رئيسي وحاكم لمسار تطور العلاقات بين البلدين، حدث هذا بشكل ملحوظ في مراحل تاريخية متعددة إلا أن الظروف الحالية التي يوجهها إقليم الشرق الأوسط وخاصة تطورات الأزمة السورية والحرب ضد الإرهاب وعلي الأخص تنظيم داعش أخذت تلعب الدور الرئيسي في مسار تطور العلاقات بين موسكو وطهران[٣٨].

والملاحظ أن تلاقي المصالح الجيو سياسية والاقتصادية لكلا الدولتين في إطار الأزمة السورية دفع باتجاه للمزيد من التنسيق والتعاون بين الطرفين،في حين ان المصالح الإيرانية واضحة وجليه في تحالفها مع النظام السوري نجد أن مصالح وأهداف روسا في سوريا والمتمثلة في البعد الاقتصادي والجيو سياسي والامني وغيرها من دوافع التقارب الروسي السوري قد فرضت عل كلتا الدولتين التنسيق والتقارب فيما بينهما من حيث الموقف الداعم للنظام السوري حفاظا علي مصالحهم مع هذا النظام.

الخاتمة:

تناول الباحث ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية، وقد تعرضنا لطبيعة النظام السياسي الإيراني والكيفية التي يتم بها اتخاذ القرار السياسي الخارجي، ومن ثم تناولنا الأدوار والمبادرات الإيرانية تجاه الأزمة السورية، وتأثير الموقف الإيراني في أحداث تلك الأزمة وانعكاس تلك السياسات على العلاقات الخارجية الإيرانية على المستوى الإقليمي والدولي، ويمكن القول أن السياسة الخارجية لدولة ذات بعد تاريخي وعمق حضاري وموقع استراتيجي بالغ الأهمية مثل إيران ترتكز على ثوابت لا تتغير بتغير القيادة، وأبرزها السعي لمركزية الدور الأقليمي، لكن منذ الثورة شهدت السياسة الخارجية لإيران تغيرات راديكالية لم تمس الثوابت بقدر ما غيرت الوسائل والآليات، حيث تخلت طهران عن شبكة التحالفات القديمة مع الغرب والولايات المتحدة، والتي كانت تؤدي فيها وظيفة تخدم مصالح هذا المعسكر من خلال تأمين الشرق الأوسط والخليج خصوصًا من التمدد السوفياتي.

النتائج:

١- لقد استمتعت إيران بالغلبة في المنطقة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بيد أن قيام الثورات العربية ضد سار مناطق نفوذها، ولذلك فأنها ومنذ أواخر العام ٢٠١١م تشن في منطقة المشرق العربي والخليج حربين اثنين، حرب مذهبية وأخرى جيو استراتيجية واستفادت من المجموعات المسلحة المذهبية في عدة بلدان عربية، كذلك من الاستنفار الحاصل في صفوف الشيعة في تلك البلدان، والتغلغل الحاصل في تلك المجتمعات والدول العربية في المشرق العربي بسبب اندلاع حركات التغيير.

٢- لا شك أن التغير في طبيعة النظام الدولي وصعود روسيا من جديد على مستوى النظام الدولي، بالإضافة إلى الظروف الإقليمية في المنطقة جعلت الطموح الإيراني ممكنًا، وذلك مما دفع بإتجاه إزدياد النفوذ الإيراني ولعبها دورًا فعالاً ورئيسيًا سواء على مستوى قضايا المنطقة بالكامل أو فيما يتعلق بالأزمة السورية، وهذا ما يتضح من السياسات والأدوار المتقدمة التي تلعبها إيران فيما يتعلق بتسويات الصراع المسلح في سوريا، وكذلك على حدة التوتر والصراع في المنطقة الإقليمية وخاصة على المستوى الخليجي، وإن الثمة الغالبة على العلاقات الإيرانية العربية هي سمة التوتر والصراع بالرغم من المحاولات وفي فترات محدودة من سعي الطرفان لقيام علاقات طبيعية

بينهما، وتظل الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ومواقف إيران من بعض القضايا العربية هي المؤثر في تلك العلاقات والتي يصبغها بصبغة التنافس والتوتر شبه الدائم لتلك العلاقات بين إيران وغالبية الدول العربية، هذا بالإضافة إلى دور القوى الإقليمية والدولية وتأثيراتها على تلك العلاقة. فلا شك أن المنطقة بما تتمتع به من مميزات جيوسياسية وثروات طبيعية تظل هدفاً لنفوذ القوى الدولية والإقليمية.

٣- أن الازمة السورية أصبحت كاشفة لعملية تغيير أو تحول في بنية النظام الإقليمي.

٤- تلعب العلاقات السورية الايرانية دور كبير من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

٥- نستنتج أيضًا أن ذلك النجاح الذي حققته إيران لا يرجع فقط لطبيعة الاستراتيجية التي اتبعتها وحدها / بل أن البيئة المحلية والإقليمية والعربية والتحولات التي حدثت كانت بمثابة عوامل ضعف وخلل في المنطقة العربية امكنت إيران من النجاح باستراتيجياتها تجاه المنطقة العربية معتمدة في ذلك على أداة القوة الناعمة.

٦- ضرورة وجود استراتيجية عربية موحدة تكون صياغتها وفق المصلحة العربية المشتركة.

التوصيات:

ونهاية لخاتمة هذه الدراسة يمكن أن نخلص إلى عدة توصيات يمكن من خلالها النظر إلى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه قضايانا العربية، وخاصة في منطقة الخليج العربي أو على مستوى الأزمة السورية على النحو التالي:

١ ضرورة العمل على إنشاء آلية تعاون وتكامل بين الدول العربية تضمن التنسيق فيما بينها لصياغة سياسات تضمن الحفاظ على الأمن القومي العربي، وتقف للحيلولة دون التدخلات الإقليمية والدولية المؤثرة في القضايا العربية.

٢- يجب التوجه نحو التنمية الداخلية وتحقيق العدالة الاجتماعية لشعوب الدول العربية وتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة أي إختراق خارجي.

٣- العمل على ضرورة تعزيز العلاقات العربية العربية وخلق الاعتماد المتبادل فيما بينها لتعزيز الاقتصاد والتبادل التجاري بين هذه الدول.

٤- العمل على التصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وذلك من خلال فتح اطر وتفاهمات سياسية بين الدول العربية للتقريب في وجهات النظر فيما يتعلق بالأزمات السياسية التي تنشئ في تلك الدول.

٥- تعزيز الأمن القومي العربي ووضع الخطط والاستراتيجيات التي تكفل الحفاظ على هذا الأمن، والتنسيق المسبق بين تلك الدول فيما يتعلق بالسياسات الأمنية والعسكرية والسياسية فيما بينها.

٦- تعزيز العمل العربي الموحد وتفعيل دور الجامعة العربية بحيث تظل هي الإطار الاقليمي الذي تتفاعل هذه الدول من خلاله، وتمكينها من لعب دور أساسي في المحيط الاقليمي والدولي كمنظمة إقليمية لها من التأثير ما يضمن تحقيق مصالح تلك الدول، ومنع التدخلات الأقليمية والدولية في تلك المنطقة.

٧- تظل إيران دولة تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية ونفوذها في المنطقة، وعليه يجب على الدول العربية الاستفادة من الأوضاع الدولية والاقليمية لتحجيم تلك الأهداف، والحفاظ على المصالح العربية، وإن تسعى إلى لعب دور بارز ورئيسي في محيطها الاقليمي، وهذا ما يحتم ضرورة التنسيق والتعاون فيما بينها.

٨- ستظل التدخلات الايرانية في شئون بعض الدول العربية، وخاصة التي تشهد صراعات داخلية مثل اليمن وسوريا عائقا ضد قيام علاقات طبيعية بين إيران والدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

٩- لاشك ان الدور الايراني في الازمة السورية بات مؤثرًا وفاعلاً سواء على المستوى السياسي او العسكري، ويجب على الدول العربية انت تدفع باتجاه الحيلولة ضد التدخلات الايرانية في هذه الازمة والسعي نحو تسوية سلمية للازمة تضمن من خلالها بقاء سوريا ضمن الصف العربي ومحاولة صد النفوذ الايراني في المنطقة العربية سواء سياسياً أو عسكرياً.

المراجع:

(١) .www.maawso43a.bliqspot.com.eg/2015105/blog-post-833-html

(٢) لمزيد من التفاصيل حول منهج التحليل النظمي في العلاقات الدولية أنظر

Charles McClelland, Theory and The Imitational system, (New York: Macmillan, 1966), PP/ 92- 99.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول اقتراب الدور أنظر: علي جلال معوض، الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة والتنمية ٢٠٠١-٢٠٠٢ ورقة بحثية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري العدد ٢٢، ٢٠١١ ص٢.

(٤) لمزيد من التفاصيل، حول أسلوب دراسة الحالة أنظر: كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسية، القاهرة : د.ن، ٢٠٠٦)، ص٩٩.

(٥) محمد السيد سليم، تطور السياسية الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع ط٣ ٢٠٠٨) ص٦.

(٦) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، (أسيوط كلية التجارة، جامعة أسيوط ط٧، ٢٠٠٩)، ص ١٢-١٤ وأنظر أيضاً:

(٧) محمد سلمان طايع، الموقف الأوروبي من المشروع النووي الإيراني، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٣٦ مارس ٢٠٠٧، ص ١٦٦.

(٨) وليد عبد الحي، إيران ومستقبل المكانة الاقليمية عام ٢٠٢٠، مركز الدراسات التطبيقية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٢٦١.

(٩) صلاح أحمد الحباشنة، محددات السياسة الخارجية السورية تجاه إيران للحقبة ١٩٧٩-٢٠٠٩، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد (٩)، العدد (١) صفر ١٤٣٣، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ٥.

(١٠) محمد عباس ناجي، من يحكم إيران، التعقيدات الداخلية لصنع القرار في إيران، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، يناير، ٢٠٠٧، ص ١٠.

(١١) مدحت أحمد عماد، النظام السياسي الإيراني الخماسي، الاضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف، في كتاب، إيران جمهورية اسلامية أم سلطنة ضمنية، مركز الاهرام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٥٩.

(١٢) خالد اجويعد ارتيمة العبادي ،تأثير النفوذ الايراني على الدول العربية ، المصدر السابق، ص٢٥.

(١٣) خالد اجويعد ارتيمة العبادي ،تأثير النفوذ الايراني على الدول العربية ، المصدر السابق، ص٢٨.

(١٤) نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ٧٨.

(١٥) Shirint. Hunter. Iran 's foreign policy in the post soviet Area: Resisting the New international order, California, prager 2010. P 29.

(١٦) عادل نبهان النجار، اثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (١٩٩٧-٢٠٠٥) الشبكة المعلوماتية على الموقع:

- http://asharqalarabi.org.uk/m_abhath 30-5-2016-1.htm.

(١٧) Wilfred Buchta. Who Rules Iran?: the stracture of power in the Islamic, the Washington instit ure for near east policy and konrad adenauer, stifung. USA. 2000. P 24.

(١٨) خالد جويعد أرتيمة العبادي، مصدر سابق، ص ٢٩.

(١٩) خالد جويعد ارتيمة العبادي، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٢٠) نيفين مسعد، مصدر سابق، ص ١٥٩.

(٢١) دستور جمهورية إيران الاسلامية المعدل، المادة (٧١، ٧٦)، ص ص ٥٧، ٥٨.

(٢٢) توفيق شومان، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢٣) A. Ehteshami, op. cit. P 295.

(٢٤) سامر مؤيد، الاستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، مجلة الفرات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العراق، العدد السادس، ٢٠٠٩، ص ٣٥.

(٢٥) مثنى علي الهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد ٣٨، ص ١٠٨.

(٢٦) شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي، مصدر سابق، ص ١٨٠.

(٢٧) شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العرب، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٢٨) محجوب الزويري، حدود الدور الاقليمي الايراني، الطموحات والمخاطر، المقال السابق.ص٣١

(٢٩) شنين محمد المهدي، مصدر سابق، ص ٢٠٣ .

(٣٠) علي حسن باكير، المقال السابق، مرجع سابق ذكره،ص١٢.

(٣١) راجع منشورات :وحدة تحليل السياسات،التوازنات والتفعلات الاستراتيجية والثورات العربية،الدوحة،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،أبريل ٢٠١٢م،ص٣١.

(٣٢) محجوب الزويري ،حدود الدور الاقليمي الايراني،الطموحات والمخاطر،المقال السابق،ص٦.

(٣٣) شنين محمد المهدي، مصدر سابق، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(34) Jubin M Goodarzi. Syria and Iran: Alliance cooperation in a changing Regional Environment. Ortadogu Etutleri volume. No 2. January 2013. P 50.

(٣٥) جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيو سياسية لازمة ٢٠١١، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٢، ص ٢٠٨ .

(٣٦) شنين محمد المهدي، مصدر سابق، ص ٨٣ .

(٣٧) مجموعة باحثين، تحرير احمد يوسف، و آخرون، مصدر سابق، ص ص ٩٠ – ٩١ .

(٣٨) محمد السعيد إدريس – حسابات معقدة – الأزمة السورية وتحولات العلاقات الإيرانية الروسية – المركز العربي للبحوث والدراسات – علي الشبكة المعلوماتية –علي الموقع تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/١٢/٥م.

WWW.ACREG.ORG-39664. محمد السعيد إدريس – **حسابات معقدة – الأزمة السورية وتحولات العلاقات الإيرانية الروسية** – المركز العربي للبحوث والدراسات – علي الشبكة المعلوماتية –علي الموقع تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/١٢/٥م.

WWW.ACREG.ORG-39664. محمد السعيد إدريس – **حسابات معقدة – الأزمة السورية وتحولات العلاقات الإيرانية الروسية** – المركز العربي للبحوث والدراسات – علي الشبكة المعلوماتية –علي الموقع تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/١٢/٥م.

WWW.ACREG.ORG-39664.